**المؤتمر الدولي حول تجارب المصالحة الوطنية**

**التجارب الأفريقية للمصالحة الوطنية**

**الرباط ــ المملكة المغربية**

**17 ــ 18 يناير 2019م**

ورقة أعدها السيد محمد سوما

يتخذ مفهوم المصالحة أشكالاً مختلفة في أفريقيا ، حيث تتبنى الدول الخارجة من الصراعات أو تلك التي كانت تحكمها أنظمة قمعية طرقاً مختلفة لتحقيق السلام . وبالتالي فإنه لا يوجد هناك تعريف عالمي لهذا المفهوم ويكن يمكن تسليط الضوء على المسار الذي تتخذه فالدول الأفريقية التي تقوم بتطبيق العدالة الانتقالية تركز على ضمان عدم تكرار الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان وكذا التركيز على حل الصراعات وتحقيق السلام المستدام .

**1 ــ القضايا المفاهيمية للمصالحة :-**

ــ المصالحة هي في الأساس " الاعتراف بما حدث في الماضي ، وتحمل المسؤولية واتخاذ خطوات نحو ( إعادة ) بناء الثقة ، تنطوي على تعزيز الحقيقة والعدالة والرحمة والسلام ، كما أنها تتعلق بضمان منع تكرار حدوث الصراعات وضمان التعايش السلمي .

وعلى الرغم من أنه يمكن حل الصراعات بدون المصالحة ، إلا أن ذلك لا يضمن عدم حدوثها في المجتمع مرة أخرى ، ذلك لأن الأطراف المتحاربة لا تتاح لها الفرصة لمواجهة جذور العداوة فيما بينها من أجل معالجتها ، وبالتالي فإن المصالحة تعتبر إحدى الطرق العامة لحل الصراعات وايضاً إحدى نتائجها إلى جانب الوساطة والتحكيم والمفاوضات .

ــ هناك عدة أمثلة على حل الصراعات في البلدان الأفريقية يتضح من خلالها انها تميل إلى تفضيل المصالحة والعفو بدلا من اتخاذ تدابير عقابية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان .

**2- تجارب المصالحة الوطنية في البلدان الأفريقية :-**

**أــ المصالحة التقليدية " ماتابوت " في أوغندا .**

ماتبوت هي كلمة تعني شرب جذر مر من شجرة الماتو من كأس مشتركة وهي عبارة عن مراسيم مصالحة تقليدية لشعب " أتشولي " في شمال أوغندا ، وتكمن الفكرة في ذلك بأن يعترف الأفراد بأخطائهم في الماضي ويتحملوا مسئولية ذلك ومن خلال شربهم من نفس الكأس فإن ذلك يعني أنهم جميعاً تجرعوا مرارات الماضي وتستند ماتابوت على خمسة مبادئ للعدالة خاصة بــ " أتشولي " وهي :-

- عدم ارتكاب جريمة .

- لا تكذب ولا تتهم شخصاً كذباً .

- أطلب العفو وتعلم كيف تصفح .

- الاعتراف بالتجاوزات .

- تحمل مسؤولية افعالك .

وبالتالي فإن ماتابوت تعزز " التسامح وإعادة المياه إلى مجاريها بدلاً من الانتقام ".

وتعتقد جماعة أتشولي أن الشراب الذي تم صنعة من أوراق وجذور " شجره ماتابوت " يمكن أن يحقق الشفاء الحقيقي بطريقة لا يمكن لنظام العدالة الرسمي أن يحققه وبالتالي فإن العملية تدور حول المصالحة كضمان لعدم تكرار ما حدث في الماضي من صراع : بما أن الجاني يتحمل مسئولية أفعاله دون أن يقول الاكاذيب ، فإن ذلك يعني أن الحقيقة قد ثبتت ، ويرتبط العفو والتسامح ارتباطاً وثيقاً بالرحمة ويمكن مرتكبي الجرائم من إعادة الاندماج مع المجتمع بشكل كامل والمساهمة في تحقيق السلام .

**ب- المحاكم التقليدية ( غاتشات ) في رواندا :-**

بعد الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا عام 1994م ، وبصرف النظر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي أنشأتها الأمم المتحدة ، قامت رواندا بإنشاء محاكم تقليدية تدعى ( غاتشات ) ، حيث يتم فيها استدعاء المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية عام 1994م وتوجه لهم التهم مباشرة من قبل المشتكين ويشرف على المحاكمات قضاه مؤهلون يتم انتخابهم من السكان المحليين ، وتهدف ( غاتشات ) إلى تحقيق المصالحة . ويقوم المتهمون بالإدلاء بأقوالهم بخصوص الأعمال التي ارتكبوها مقابل تخفيف العقوبة .

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة ( غاتشات ) لاقت بعض الانتقادات الا انها في الحقيقية تعد الخيار الأمثل مقارنة باحتمال سجن حوالي 125000 من المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية وهو مالم يكن ممكناً في ضوء قدرات الدولة .

**ج- المصالحة التقليدية " فامبل توك " في سيراليون :-**

في سيراليون ، ركزت فامبول توك على المصالحة من خلال التدابير التصالحية بدلاً من العدالة العقابية .

وهذه الطريقة مستوحاة من التقاليد الثقافية ووفقاً لرغبات السكان ، حيث تستند إجراءات فامبول توك إلى معتقدات وتقاليد كل مجتمع وتتبع النمط العام لقول الحقيقية وطلب الصفح والنسيان .

- الأنظمة التقليدية لا تعالج مسألة الإفلات من العقاب في حد ذاته ولكنها في الغالب تعلق آمال على الضحايا بأن يصفحوا عن مرتكبي الجرائم .

- علاوة على ذلك ، فإن ممارسات الاجداد ــ ربما تكون قد تطورت لتصحيح أو معالجة الجرائم الفردية أو الحوادث . وليسوا مستعدين للرد على الانتهاكات الجسيمة الهائلة التي طالت حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني ، وحتى الاطر القانونية المحلية المقننة غير كافية في الغالب .

- بينما يتم العمل على مبدأ أن العدالة شرط أساسي للمصالحة فإن هذه الاساليب تدفع الأطراف الى التصالح سواء تحققت درجة مُرضية من العدالة للضحايا أم لا .

- تقوم أنظمة العدالة الانتقالية التقليدية / غير الرسمية بفرض قرار ادماج الأعضاء الأكثر تأثيراً في المجتمع ( النساء والشباب ) .

كما يتضح من الأمثلة ، فإن الدول الأفريقية التي تتبنى العدالة الانتقالية تركز على المصالحة كضمان لعدم تكرار الصراع واحياناً قد يبدو ذلك بانه على حساب العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب ومع ذلك فإن مكافحة الإفلات من العقاب وعدم تكرار العنف تظل ضرورية لتحقيق سلام دائم كما ذكر ذلك الاتحاد الافريقي .

**3- وجهة نظر الاتحاد الأفريقي حول المصالحة الوطنية :-**

من خلال الدروس المستفادة من التجارب المختلفة من مختلف انحاء القارة الأفريقية ، أكد الاتحاد الأفريقي على استخدام المصالحة كأداة للتخفيف من حدة النزاعات وحلها وفي عام 2009م اوصت لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بقضية دار فور في تقريرها بأن يعمل الاتحاد الأفريقي على تقييم تجارب أفريقيا المتنوعة ووضع إطاراً لسياسة العدالة الانتقالية ، ونتيجة لذلك تم إنشاء لجنة لصياغة إطار سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الافريقي . ويدور إطار سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الافريقي حول أربعة مجالات معيارية أساسية :-

- أولاً :- الربط بين العدالة الانتقالية والمسائلة .

- ثانياً :- أهداف العدالة الانتقالية .

- ثالثاً :- تحقيق التوازن بين أهداف العدالة الانتقالية المتنافسة .

- وأخيراً التتابع ( التسلسل ) .

ويسعى إطار سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الإفريقي إلى تعميق الروابط بين العدالة الانتقالية والحكم الرشيد وحقوق الانسان والتنمية والسلام والأمن .

وبينما نقر بأن الدول الأفريقية تضع المصالحة أمام العدالة عند الدخول في عملية العدالة الانتقالية فإن لجنة الحكماء تشدد على ضرورة وجود هياكل قوية تمكن من مكافحة الإفلات من العقاب من خلال اتخاذ تدابير تصالحية مكملة للأساليب الإصلاحية وفي الواقع فإن اهداف العدالة و المصالحة ليست متعارضة ولكن يجب موازنتها حتى يكون السلام دائماً ومن المحتمل ان يخلق نموذج العدالة العقابية المبني على المثل الاجنبية افتقاراً إلى الفهم والاستياء التي من الممكن ان تكون عوامل لصراع جديد وهذا هو السبب في قيام الاتحاد الافريقي باستخدام لجان رفيعة المستوى لتشجيع العدالة الانتقالية و المصالحة والسلام .

وتضطلع هذه اللجان بجهود الوساطة والمفاوضات لتشجيع الفصائل المسلحة على احترام حقوق الإنسان ، كما تتعاون مع المجموعات والآليات الاقتصادية الإقليمية لضمان الالتزام باتفاقيات السلام .

المصالحات الوطنية ليست معارضة للعدالة ، ولكن من المهم أن نضع في الاعتبار تلك المخاوف الأفريقية المحددة ، حيث قامت البلدان الأفريقية في بعض الأحيان باستخدام تدابير عقابية وتدابير للمصالحة معاً كما اتضح ذلك في رواندا وسيراليون واوغندا وكينيا ، مما يدل على أن المصالحة ليست هي الطريقة الوحيدة لتبني عملية العدالة الانتقالية .

**الخاتمة :-**

في الختام لا تستند الآليات التقليدية الأفريقية لحل الصراعات على العدالة الجزائية فقط كما تم تصورها في نظريات العدالة الانتقالية الكلاسيكية ، و لكن نظراً للتاريخ الافريقي واستناداً الى التنظيمات التقليدية للشعوب الافريقية فإنه عادة ما يكون هناك تفضيل للتدابير التصالحية مثل التسامح وإعادة الاندماج عندما يتعلق الأمر بحل الصراع ، وقد حظيت هذه الاساليب التقليدية بتأييد واستحسان الدول التي تبنت عمليات العدالة الانتقالية وأكدت على تدابير المصالحة الوطنية مثل إنشاء لجان الحقيقة ، والعفو مقابل الاعتراف بالجرائم وطقوس تطهير الارض من جرائم الماضي وغيرها .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من الميول إلى قبول وتأييد المصالحة ـــ على المستوى الوطني ــ على العدالة الجزائية فإن الالتزامات الاقليمية والدولية تجبر الدول على ضمان المسائلة عن الجرائم الماضية . وقد أبدى الأفارقه التزامهم بتعزيز الهياكل والمؤسسات الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب ، فالتعايش السلمي هو كل ما تحتاجه المجتمعات ، ولا يقتصر السعي الى تحقيق التماسك الاجتماعي في فترة ما بعد الصراعات على المصالحة فحسب ، بل يضمن أيضاً المسائلة والاعتراف وهذا بدوره يضمن عدم التكرار لاحقاً .